

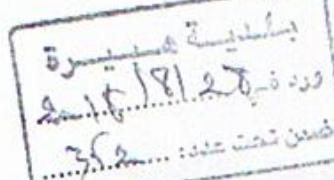
Mak

تونس في 31 جويلية 2018

اطّالع عليه 3 واتّحذفه

 من المدير العام لصندوق القروض
 ومساعدة الجماعات المحلية

(اممية في)



1055

3775

إلى
 السيد رئيس بلدية هبيرة
 تحت إشراف السيد والي الصهدية
 بخطته الأولى



الموضوع : حول ضبط مناب البلدية من المساعدات الإجمالية غير الموظفة المخصصة لتمويل البرنامج الجديد للتنمية الحضرية والحكومة المحلية.

- المرجع :
- الأمر عدد 3505 لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014،
 - القرار المشترك المؤرخ في 13 جويلية 2015 والقرار المشترك المؤرخ في 14 نوفمبر 2017 المتطلقين بضبط الشروط الدنيا المستوجبة لتحويل المساعدات السنوية،
 - القرار المشترك المؤرخ في 03 أوت 2015 المنلعل بضبط طرق إحتساب المساعدات الإجمالية غير الموظفة.

وبعد، في إطار إعداد البرنامج الجديد للتنمية الحضرية والحكومة المحلية وتطبيقاً لمقتضيات الأمر عدد 3505 لسنة 2014 المشار إليه بالمرجع أعلاه وخاصة الفصل العاشر منه، وحيث صادقت اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج التنمية الحضرية والحكومة المحلية على المبالغ الأولية للمساعدات غير الموظفة، نعلمكم أن العناب المخول لبلديتكم من المساعدات المذكورة تم ضبطه طبقاً للقرار المؤرخ في 03 أوت 2015 المشار إليه أعلاه، كما يلي:

* 167 أ.د: بعنوان المناب السنوي للمساعدات غير الموظفة لسنة 2018 والموجل إلى سنة 2019 (مبلغ غير قابل للتاجيل مرة أخرى)،

* 533 أ.د: بعنوان المناب السنوي للمساعدات غير الموظفة لسنة 2019.
 وطبقاً للقرار المؤرخ في 13 جويلية 2015، فإن حصول البلدية على كامل منابها من المساعدات غير الموظفة لسنتي 2018 و2019 يتوقف على حصول البلدية على ما يعادل أو يفوق 70 نقطة بعنوان تقييم أدانها لسنة 2017 وموافقة الفرع الجهوي بسوسة بمزيدات استيفاء البلدية للشروط الدنيا المستوجبة في

أجل أقصاه 15 جانفي 2019 ضمن ملف يتضمن الوثائق التالية:

* مضمون من مداولة المجلس البلدي بخصوص المصادقة على مشروع ميزانية البلدية لسنة 2019.

* مضمون من مداولة المجلس البلدي بخصوص المصادقة على مشروع البرنامج الإستثماري لسنة 2019 وبيانات إعتماد المنهج التشاركي عند إعداده.

* نسخة من وثيقة إحالة الحسابات المالية لسنة 2017 إلى الولاية قبل موافتها شهر

جوان 2018 مصحوبة بمضمون من مداولة المجلس البلدي بخصوص المصادقة على هذه
الحسابات،

* مستخرج من الموقع الوطني للصفقات يثبت قيام البلدية باشهار مخططها التقديري السنوي لإبرام
الصفقات العمومية،

* نسخة أصلية من الإتفاقية الضابطة لمسؤوليات البلدية من جهة والدولة ممثلة في صندوق
القرص ومساعدة الجماعات المحلية من جهة أخرى مصحوبة بمضمون من مداولة المجلس
البلدي بخصوص المصادقة عليها.

هذا ويمكنكم ربط الصلة مع الفرع الجهوي بمؤسسة تضييق طاقة البلدية على الإفتراض فقد أحكام إعداد
البرنامج السنوي للإستثمار والحصول على الإرشادات اللازمة بخصوص إعداد الملف.

والسلام
المدير العام

سامي المكي

